

## وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٤١٦٣ لسنة ٢٠١٢

بتحويل بعض العاملين بقطاع التفتيش والمتابعة بوزارة التنمية المحلية

صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة (٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٣٧٥٢ لسنة ٢٠١٢ ؛

وعلى كتاب السيد المستشار الدكتور وزير التنمية المحلية رقم (٧١٦) المؤرخ ٢٠١٢/٥/٦ ؛

**قرر :**

( المادة الاولى )

يعدل القرار الوزارى رقم ٣٧٥٢ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٢

بأن يكون كالاتى :

يحول بعض العاملين بقطاع التفتيش والمتابعة بوزارة التنمية المحلية

صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة إلى الجرائم التى تقع فى دائرة اختصاصهم

وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم ، وهم السادة :

١ - أشرف محمد على الشرقاوى ، رئيس الإدارة المركزية للرقابة بقطاع التفتيش والمتابعة .

٢ - إبراهيم حسن إبراهيم خليل ، رئيس الإدارة المركزية للتفتيش بقطاع التفتيش والمتابعة .

٣ - مصطفى أحمد كامل محمود ، مكلف بمهام وظيفة مراقب عام المراقبة العامة

للتحرى والضبط بقطاع التفتيش والمتابعة

بوزارة التنمية المحلية .

- ٤ - محمود سعيد عبد العزيز ، مراقباً بالمراقبة العامة للتحرى والضبط .
- ٥ - علاء الدين فتحى صادق ، مراقباً بالمراقبة العامة للتحرى والضبط .
- ٦ - محمد محمد السيد أبو جاعور ، مراقباً بالمراقبة العامة للتحرى والضبط .
- ٧ - سامح محمد زكى درة ، مراقباً بالمراقبة العامة للتحرى والضبط .
- ٨ - محمد فاروق زكى أحمد ، مراقباً بالمراقبة العامة للتحرى والضبط .
- ٩ - محمد سمير إسماعيل ، مراقباً بالمراقبة العامة للتحرى والضبط .
- ١٠ - محمد عبد الله محمد عبد اللطيف ، مراقباً بالمراقبة العامة للتحرى والضبط .

( المادة الثانية )

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٠/٥/٢٠١٢

وزير العدل

المستشار / عادل عبد الحميد عبد الله